التزيي بزيه ان غر غيره والا يجوز قبوله ما اعطي لصفة ظنت فيه وهو باطنا على خلافه ذلك انتهى
من التحفة ايضا وفيها ايضا ما حاصله سن العامة للصلاة ولقصد التجمل وتحصل السنة بكونها على الرأس
او نحو قلنسوة تحتها وينبغي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلابسها عادة في زمانه ومكانه فان خالف
كره وتتقيد كيفيتها بعادته ولو اعتاد ت عادة محل بازيرانها من اصلها لم تخرجه بها المروة بخلاف الطيلسان
فانما يسن لغير من تخطئ به مروته وقد تختل بتركه فيكره تركه بل يحرم ان كان متجملا اشهادة واحسن ما يقال في
تعريفه المسنون منه انه ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مربع يجعل على الراس فوق نحو
عامة ويغطي به اكثر الوجه دون الفم في الصلاة لكراهته ثم يد ارطرفه والاولى اليمين من تحت الحنك الى ان يمر
بالرقبة جميعها ثم يلقي طرفاه على الكتفين ولسفوا يديجمته ولهذا اقال الصوفية الطيلسان الخلوة الصغرى والعمامة
في لون العمامة البياض ولا باس بلبس القلنسوة اللاطية بالراس والمرتفعة المضربة وغيرها تحت العمامة
عمامة ولا يسن تخنيز العمامة عند نا واختار بعض الحفاظ ما عليه كثيرون انه يسن وهو تحديق الرقبة وما
تحت الحنك والاذنين ببعض العمامة انتهى ما اردت نقله من حاصل التحفة قوله على الاقرب في الامداد هو الاقرب
قال وقيل من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين ورجح وقيل من اول ما يمس الارض انتهى ومثله النهاية
فيها التعبير بالاوجه بدل الاقرب وقال في الثاني رجحه جماعة وبه اعني الثاني جزم الشارح في الدقائق من التحفة
في شرح العباب فقال وابتداء الذراع على الاوجه كما قاله شيخنا من نصف الساقين لان الكعبين والمن اول ما يمس
الارض انتهى واعتمد الشارح الاخير في شرحه على الارشاد وقد تبين لك ان الشارح اعتمد كلا واحد من الاقوال الثلاثة
في بعض كتبه قوله ما صار اشعارا الخ عبارة التحفة وكونه قصيرا بان لا يجاوز الكعبين وكونه الى نصف الساق افضل
وتقصير الكمين بان يكون الى الرسغ للاتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد عليه ما قدروه في غير ذلك بقصد الخيلاء حرم
فسق والا كره الا لعذر كان تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فليسه ليعرف فيسئل او ليعتذر كلامه بل لو توقف
او نظر واجب عليه ذلك وجب انتهت قوله العزبن عبد السلام استشهد العزبن عبد السلام بانه كان محرما فانكر
على طائفة ما اخلوا به فلم يلتفتوا له فلما لبس ثياب الفقهاء وانكر عليهم ذلك سمعوا واطاعوا قال فليسها لوك
فيه اجر للتسبب الاهتمال المامور وترك المنهي انتهى الصحاب قوله كما ورد في شرح العباب قال الزركشي ينبغي
على الثياب فقد روى الطبراني باسانيد ضعاف لخير اطوا وا تيابكم يرجع اليها ارواحها فان
الشيطان اذا وجد الثوب مطويا لم يلبسه واذا وجده منشور البسه وخبر اذا طويتم ثيابكم فاذكروا
اسم الله لئلا يلبسها الجن بالليل وانتم بالنهار فتبلى سريعا انتهى وقوله في سند الاول المغيرة للسند
انه ضعيف عجيب كيف وفيه عمر بن موسى بن وجيه وهو وضاع انتهى وقوله في سند الثاني كما ترى قوله
غرض شرعي قال في التحفة ما حاصله يسن لكل احد بل يتاكد على من يقتدى به تحسين الهيئة والتجمل
في التجمل والنظافة والملبوس بسائر انواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد التواضع لله افضل
من الارفع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليها احتمر تساويهما واحتمل افضلية احد الشقين على الاخر
وينبغي عدم التوسع في المأكل والمشرب الا لغرض شرعي كاكرام ضيف والتوسع على العيال من غير سرف
كقرض لحر منه على فقير جهل المقرض حاله الان كان له جهة يتيسر الوفاء منها اذا طلب وقد يؤخذ من
حديث امشوا حفاة ومشيه صلى الله عليه وسلم ندب الحفاء في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث امن
موذيا وتخيسا ولو احتاجا لا يحل للكراهة ليس نحو قميص وقباء ونحو جبة غير خارمة للمروة وتبدلوه
مزروعا ان لم تبد عورته ويحرم على غني لبس خشن ليعطي ويحرم عليه قبوله ولم يملكه كما تقدم
نقض فراشا احتمل حدوث موذ عليه انتهى ما اردت نقله من حاصل التحفة قوله لكن اختار في المجموع انه خلاف السنة وفي الامداد والنهاية واعتمد الكراهة الخطيب في المغني قال وان اختار في المجموع انه خلاف السنة
ما حاصله يكره بلا عذر المشي في نعل واحدة بل يخلعهما او يلبسهما وان ينتعل قائما خوف القلب

ومنه يؤخذ ان المداس المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك انتهى وفي المغني والنهاية لا يحرم استعمال
الشاه وهو المتخذ من القمع في الثوب والاولى تركه وتردد في الثياب وصقلها والله اعلم بالصلاة
العيدين قوله ولم يتركها اي صلاة عيد الفطر قال في التحفة واما النحر فصح انه تركها بمنى وخبر فعله لها بغير
منفيي انتهى قوله وان لم تلزمه الجمعة قال في شرح العباب ولذي الجمعة آكد وعليه حملوا ما وقع في كلام الرافعي
عن الشافعي انها اتجب على من تلزمه الجمعة لان ظاهره يوهم انها فرض عين والا فالواجب انتهى ومر قوله
بالطلوع اشار بذلك الى ان مراد المصنف بقوله بعد طلوع الشمس اي بعد طلوع بعض قرصها فيطلوع
ذلك البعض يدخل وقتها وقد اعتمد ز الشارح في شرح العباب علامة تعيين بقوله ويدخل
وقتها تمام طلوع الشمس وقال تعجب ابن الرفعة من الماوردي في ذلك واعجب منه اعتماد المصنف
له قال ولو مشى المصنف على وقتها انما يدخل بارتفاعها كرمح لكان اولى مما مشى عليه لان هذا الوجه
عليه كثيرون من الاصحاب وانتصر له جمع متاخرون بانه الذي عليه الجمهور والاوفق بالاتباع انتهى
ما اردت نقله منه قال في التحفة والانظر لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب اي وقت محدود والا فهي
فهي صاحبة الوقت وما هو كذلك لا تحتاج لسبب اخر كصلاة العصر وقت الغروب وسيتها اذا اخر قضاء
عنها فاندفع قول ابن الرفعة الخ آخر ما في التحفة وفي النهاية معلوم ان اوقات الكراهة غير داخلة في
صلاة العيد فلا تكره فيها عقب الطلوع الخ آخر ما قاله قوله قدر رمح بضم الراء وهو سبعة اذرع في راي
العين قوله من خلاف الخ قال في التحفة واختير ومن ثمة كره فعلها حينئذ الخ اي والكراهة هنا لامر خارج
فلا تنافي الانعقاد قوله مانع من الصحراء فيصلي حينئذ في المسجد ويستخلف من يصلي بالبقية في محل آخر
كما اذا ذهب الامام الى الصحراء فانه يستخلف من يصلي بالضعفة ومن ثمة خرج في المسجد قوله تبعا للسلف والخلف
قال في شرح العباب ولشرفها مع اتساعها ومن ثمة صرح ابن سراقة بان الثاني اكبر مساجد الاسلام وغيره
بانه لم يكن فيه صوفي واحد قط في عيد ولا جمعة ويؤخذ مما تقرر من ان الاتساع جزء علة ان لا فرق بين هذين
وبقية المساجد حتى لو ضاق بعض فيقتهما على الناس سن الخروج للصحراء فاستثناؤهما نظر للغالب المستمر انهما
لا يضيقان بأهلهما ومن ثمة الحق بهما ابن الاستاذ مسجد المدينة في ذلك نظرا للاتساع كما ياتي انتهى كلام شرح
العباب وما ذكره عن ابن الاستاذ اعتمده المغني والنهاية وعبارتهما وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس
افضل مطلقا لشرفهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما والاوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق مسجد
المدينة بمسجد مكة ومن لم يلحقم به فدته الاتساعه الآن انتهت ولم يرتضه الشارح في شرحي
برجعل مسجد المدينة كغيره من بقية المساجد وفي التحفة المسجد الحرام هي فيه افضل فضلا لفضله
ومشاهدة الكعبة والحق كثيرون به بيت المقدس واعترضه المصنف بان ظاهر اطلاقهم انه كغيره
ونازعه فيه الاذرعي والحق به ابن الاستاذ مسجد المدينة لانه اتسع انتهى كلام التحفة ومانقله
عن المصنف وقولهم في المسجدين افضل مطلقا وعدم ارتضائه الحاق مسجد المدينة بهما في شرحي
الارشاد ينازع ما ذكره الشارح فيما قدمته عن شرح العباب لم من انه لا فرق بين المسجدين وبقية المساجد
قوله من نحو صلاة كذلك في شرحي الارشاد له ومحله في غير الحاج بالنسبة للاضحى اما هو فلا يطلب منه
غير راتبه كما في حاشية الايضاح للشارح وشرحيه للجمال الرملي وابن علان وغيرهم بل قال جمع الا تسن الرواتب ايضا
بل الاكثر ان الصلاح اصلا احياء ها بالنسبة للحاج بكثرة اعماله قبلها وبعدها لكن رده من تقدم ذكره
انفا قال الشارح وابن علان ولا يلزم من اضطجاعه صلى الله عليه وسلم عدم الاحياء لحصوله بالذكر والفكر انتهى ونازع في
ذلك ابن الجمال الانصاري في شرحه على الايضاح قال ر وقوله لا يلزم من اضطجاعه الخ مسلم لكنه لو كان اضطجاعا
فقط من غير نوم اما معه وهو الذي نص عليه في المواهب بقوله وقد صلى الله عليه وسلم بقية ليلته فلا تم قال

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)